



# شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس التاسع عشر / تابع باب نواقض الوضوء



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(و) الرابع (مس ذكر) آدمي تعمده أو لا (متصل) ولو أشل أو أكلف أو من ميت لا الأنثيين ولا بائن أو محله (أو) مس (قبل) من امرأة وهو فرجها الذي بين اسكتيها، لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «من مس ذكره فليتوضأ» رواه مالك والشافعي وغيرهما وصححه أحمد والترمذي، وفي لفظ «من مس فرجه فليتوضأ» وصححه أحمد. ولا ينقض مس شفرئها وهما حافتا فرجها وينقض المس بيد بلا حائل، ولو كانت زائدة سواء كان (بظهر كفه أو بطنه) أو حرفه من رؤوس الأصابع إلى الكوع لعموم حديث «من أفضى بيده إلى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء» رواه أحمد، لكن لا ينقض مسه بالظفر (و) ينقض (لمسهما) أي لمس الذكر والقبل معا (من خنثى مشكل) لشهوة أو لا، إذ أحدهما أصلي قطعاً (و) ينقض أيضاً (لمس ذكر ذكره) أي ذكر الخنثى المشكل لشهوة لأنه إن كان ذكرًا فقد مس ذكره وإن كان امرأة فقد لمسها لشهوة، فإن لم يمسه لشهوة أو مس قبله لم ينقض (أو أنثى قبله) أي وينقض لمس أنثى قبل الخنثى المشكل (لشهوة فيهما) أي في هذه والتي قبلها؛ لأنه إن كان أنثى فقد مست فرجها، وإن كان ذكرًا فقد لمستته لشهوة فإن كان اللمس لغيرها أو مست ذكره لم ينتقض وضوؤها. (و) الخامس (مسه) أي الذكر (امرأة بشهوة) لأنها التي تدعو إلى الحدث، والباء للمصاحبة، والمرأة شاملة للأجنبية وذات المحرم والميتة والكبيرة والصغيرة المميزة، وسواء كان المس باليد أو غيرها ولو بزائد ولو لزائد أو أشل (أو تمسه بها) أي ينقض مسها للرجل بشهوة كعكسة السابق (و) ينقض (مس حلقه دبر) لأنه فرج، سواء كان منه أو من غيره (لا مس شعر وظفر) وسن منه أو منها ولا المس بها (و) لا مس رجل (أمرد) ولو بشهوة (ولا) المس (مع حائل) لأنه لم يمس البشرة. (ولا) ينتقض وضوء (لملموس بدنه ولو وجد منه شهوة) ذكر كان أو أنثى، وكذا لا ينتقض وضوء ملموس فرجه. (وينقض غسل ميت) مسلماً كان أو كافراً ذكرًا كان أو أنثى صغيراً أو كبيراً. روي عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء. والغاسل من يقلبه ويباشره ولو مرة لا من يصب عليه الماء ولا من ييممه وهذا هو السادس. (و) السابع (أكل اللحم خاصة من الجزور) أي الإبل فلا ينقض بقية أجزائها كالكد وشرب لبنها ومرق لحمها سواء كان نيئاً أو مطبوخاً، قال أحمد: فيه حديثان صحيحان حديث البراء وجابر بن سمرة. (و) الثامن المشار إليه بقوله: (كل ما أوجب غسلاً) كإسلام وانتقال مني ونحوهما (أوجب الوضوء إلا الموت) فيوجب الغسل دون الوضوء، ولا نقض بغير ما مر كالقذف والكذب والغيبة ونحوها والقهقهة ولو في الصلاة، وأكل ما مست النار غير لحم الإبل ولا يسن الوضوء منهما.

فوقفنا في نواقض الوضوء عند قول المؤلف -رحمه الله-: "والرابع مس ذكر آدمي تعمده أو لا، متصل، ولو أشل أو قلفة أو من ميت لا الأنثيين ولا بائن أو محله" هذا الرابع من نواقض الوضوء، وهو مس ذكر آدمي، وخرج به مس ذكر الحيوان، الذي ينقض هو مس ذكر آدمي لا مس ذكر بهيمة أو غيرها من الحيوانات. ومس ذكر آدمي شمل ذلك الكبير والصغير حتى لو كان صغيراً فإنه ينقض الوضوء. مس ذكر آدمي أي مطلقاً أي سواء كان الماس ذكرًا أو أنثى، بشهوة أو غيرها، وسواء كان ذكره أو ذكر غيره= كل ذلك ينقض الوضوء.

واستدل أصحابنا بحديث بسرية بنت صفوان أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "من مس ذكره فليتوضأ"، وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره فقد وجب عليه الوضوء".

وقالوا إن حديث طلق بن علي أن النبي -عليه الصلاة والسلام- سئل عن الرجل يمس ذكره وهو في الصلاة هل عليه وضوء؟ قال: "لا إنما هو بضعة منك"، قالوا إنه حديث ضعيف، ولو سلم أنه صحيح فإنه منسوخ؛ لأن طلق بن علي قدم على النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو يؤسس المسجد، وهذا كان في السنة الأولى من الهجرة، وإسلام أبي هريرة متأخر في السنة السابعة، وبسرية في الثامنة في عام الفتح. وصحيح أن هذا ليس نصاً في النسخ؛ لأنه يحتمل أنه سمعه ممن سمع من النبي -صلى الله عليه وسلم- من قبل، لكنه ظاهر فيه وإن لم يكن نصاً، وقد روي النقض عن بضعة عشر من الصحابة -رضي الله عنهم- عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وأيضاً من وجوه الترجيح أن حديث بسرية وغيره من الأحاديث التي استدللنا بها ناقله عن الأصل، والحديث الآخر مبق عن الأصل -حديث طلق بن علي- فإن الأصل عدم نقض الوضوء، فإن كان الأمر بالوضوء منسوخاً لزم التغيير مرتين؛ لأن الأصل عدم النقض، ثم جاء حديث بسرية وغيره من الأحاديث الموجبة للوضوء، ثم نسخ مرة ثانية فيكون هذا فيه تغيير مرتين، وإن كان ترك الوضوء هو المنسوخ لم يلزم التغيير إلا مرة واحدة فيكون أولى. وهذه قاعدة: أن الناقل عن الأصل أولى من المبق عن الأصل عند التعارض مع الأحاديث. وهناك أجوبة أخرى يرجع إليها في المطولات.

والمقصود أن مس الذكر ينقض الوضوء، سواء مس ذكر غيره أو مس ذكر نفسه، وسواء كان صغيراً أو كبيراً، تعمده أو لم يتعمده، لشهوة أو لغير شهوة؛ لأنه لا فرق في هذه الأحاديث المذكورة بين هذه الأشياء. كذلك لا فرق بين أن يمس الحشفة أو أن يمس سائر القضيب؛ لأن اسم الذكر يشمل ذلك كله، وسواء كان بطن يده أو ظهرها، الكلام هنا في اليد من الأصابع إلى الكوع فلا فرق بين ظهر الكف وباطنها والأصابع وغير الأصابع.

قال -رحمه الله-: "مس ذكر آدمي تعمده أو لا، متصل" أي لا ينقض الوضوء مس ذكر بائن أي مقطوع، وإنما لابد أن يكون متصلاً، "ولو أشل" أي ولو كان أشلاً، ولو كان الذكر أشلاً، أو كان أقلف، يعني لم يختن، فإنه أيضاً ينقض الوضوء، فلو كان الممسوس قلفاً فإنه أيضاً ينقض الوضوء، لماذا؟ لأنها داخله في مسمى الذكر في حرمة ما دامت متصلة به، أو من ميت فإنه أيضاً ينقض الوضوء، لا فرق فيه بين الحي والميت. إذاً:

- الذكر المتصل وليس المنفصل ينقض الوضوء مسه، وأما البائن -المنفصل- فإنه لا ينقض الوضوء مسه.
- والذكر الأشل كغير الأشل.
- والأقلف يعني الذي لم يختن كغيره، ومس القلفة المتصلة أيضاً ينقض الوضوء قبل قطعها يعني، وأما إذا قطعت في الختان مثلاً فإنه لا ينقض الوضوء مسها.

قال -رحمه الله-: "لا الأنثيين ولا بائن" أي لا ينقض الوضوء مس الأنثيين يعني الخصيتين ولا ينقض الوضوء مس الذكر البائن.

"لا الأنثيين ولا بائن أو محله" كذلك محل الذكر المقطوع من أصول الأنثيين لا ينتقض الوضوء بمسه كسائر البدن؛ لأنه لم يمس ذكراً.

قال: "أو مس قُبُل من امرأة وهو فرجها الذي بين إسكتيها" يعني ينقض الوضوء مس قُبُل المرأة، والقُبُل هنا هو الفرج الذي بين إسكتيها أي ناحيتي الفرج.

"لقوله -صلى الله عليه وسلم-: 'من مس ذكره فليتوضأ'" هذا للاستدلال العام، "رواه مالك والشافعي وأحمد وصححه أحمد والترمذي، وفي لفظ: 'من مس فرجه فليتوضأ' صححه أحمد" فينقض الوضوء مس امرأة فرجها الذي بين شفرها وهما حافتا الفرج، والفرج هو مخرج البول والمني والحيض؛ لعموم قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "من مس فرجه فليتوضأ"، والفرج اسم جنس مضاف فيعم. وفي حديث آخر: "أيما امرأة مست فرجها فلتتوضأ".

لكن لا ينتقض الوضوء بمس امرأة شفرها وهما إسكتاها؛ لأن الفرج هو مخرج الحدث وهو ما بينهما، قال: "وفرجها الذي بين إسكتيها ولا ينقض مس شفرها وهما حافتا فرجها وينقض المس بيد بلا حائل ولو كانت زائدة" فالذي ينقض الوضوء هو أن يمس الإنسان الفرج بيده وعرفنا أن اليد هنا يعني الكف من الأصابع إلى الكوعين.

فينتقض الوضوء بالمس باليد دون غيرها؛ لأن غير اليد ليس بآلة للمس ولو كانت اليد زائدة لعموم الأحاديث، ولا فرق بين بطن الكف وظهرها وحرفها؛ لأنه جزء منها، إلا الظفر فلا ينقض الوضوء المس بالظفر؛ لأنه في حكم المنفصل. كذلك أيضاً لا بد أن يكون المس باليد من غير حائل؛ لأنه في بعض الأحاديث قال: "إذا أفضى -أحدهم بيده إلى ذكره وليس دونها ستر" فإن مسها من وراء حائل لم ينتقض وضوؤه؛ لأنه إنما مس الحائل.

وينقض الوضوء أيضاً مس الذكر بفرج غير ذكر، فينقض مس الذكر بقُبُل أنثى أو بدبر مطلقاً بلا حائل؛ لأنه أفحش من مسه باليد. ولا ينقض مس ذكر بذكر ولا قُبُل بقُبُل أو دبر وعكسه كذلك، فإذا مس بذكره فرجاً غير الذكر = انتقض وضوؤه؛ لأنه أفحش من مسه باليد. ولا نقض بمس ذكر بذكر، ولا دبر بدبر، ولا قُبُل امرأة بقُبُل امرأة أخرى أو دبرها.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وينقض المس بيد بلا حائل ولو كانت زائدة، سواء كان بظهر كفه أو بطنه أو حرفه من رؤوس الأصابع إلى الكوع" يقول المؤلف -رحمه الله- لا ينقض مس شفرها وهما حافتا فرجها المراد بلا شهوة؛ لأنه سيأتي إن شاء الله أن مس الرجل لامرأة بشهوة ينتقض الوضوء، فإذا كان المس بلا شهوة فلا نقض؛ لأنه لا مس الفرج ولا مس امرأة بشهوة.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: "سواء كان بظهر كفه أو بطنه أو حرفة من رؤوس الأصابع إلى الكوع لعموم حديث: 'من أفضى بيده إلى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء' رواه أحمد، لكن لا ينقض مسه بالظفر"؛ لأنه في حكم المنفصل كما عرفنا.

قال: "وينقض لمسهما أي لمس الذكر والقُبَل معاً من خنثى مشكل لشهوة أو لا إذ أحدهما أصلي قطعاً، وينقض أيضاً لمس ذكر ذكره أي ذكر الخنثى المشكل لشهوة؛ لأنه إن كان ذكراً قد مس ذكره وإن كان امرأة فقد لمسها لشهوة فإن لم يمسه لشهوة أو مس قُبَله لم ينتقض أو أنثى قُبَله أي وينقض لمس أنثى قُبَل الخنثى المشكل لشهوة فيهما أي في هذه والتي قبلها؛ لأنه إن كان أنثى فقد مست فرجها وإن كان ذكراً فقد لمسها لشهوة، فإن كان المس لغيرها أو مست ذكره لم ينتقض وضوؤها".

هذه المسألة يقول فيها المؤلف -رحمه الله- أنه ينقض الوضوء "لمسهما أي لمس الذكر والقُبَل معاً من خنثى مشكل لشهوة أو لا" فإن لمس رجل أو امرأة أو خنثى قُبَل خنثى مشكل وذكره معاً، حتى لو كان اللامس هو الخنثى لقُبَل نفسه وذكره معاً = انتقض الوضوء، لماذا؟ لأن لمس الفرج هنا متيقن؛ لأن الخنثى إن كان ذكراً فقد لمسها ذكره، وإن كان أنثى فقد لمس فرجها، فلما يلمسهما معاً فقد لمس فرجاً بيقين؛ ولهذا قال: "بشهوة أو لا إذ أحدهما أصلي قطعاً".

قال: "وينقض أيضاً لمس ذكر ذكره أو أنثى قُبَله لشهوة فيهما" يعني لا ينقض الوضوء لمس أحد فرجي الخنثى المشكل يعني عندما قال المؤلف ينقض لمسهما من خنثى مشكل فلا ينقض الوضوء إن لمس أحدهما يعني ذكر الخنثى المشكل أو قُبَله، لماذا؟ لاحتمال ألا يكون هو الأصلي فلا ينقض الوضوء مع قيام الاحتمال، لكن إن مس الرجل ذكر الخنثى بشهوة أو مست المرأة فرج الخنثى بشهوة فإن الوضوء ينتقض، لماذا؟ إن مس الرجل ذكر الخنثى بشهوة ينتقض وضوء هذا الرجل اللامس؛ لأن الخنثى إن كان ذكراً فقد مس ذكراً أصلياً وإن كان أنثى فقد مس الرجل امرأة بشهوة فلم يخلو الأمر من ناقض، إما أن يكون قد مس ذكر ذكرٍ إن كان رجلاً أو مس امرأة وهذه المرأة قد مسها لشهوة = فينتقض الوضوء.

وكذلك لو مست المرأة فرج الخنثى بشهوة فينتقض وضوؤها؛ لأن الخنثى إن كان امرأة فقد لمست المرأة فرج امرأة، وإن كان ذكراً فقد لمستته لشهوة وهذا واضح من تعليل المؤلف -رحمه الله- قال: "وينقض أيضاً لمس ذكر ذكره أي ذكر الخنثى المشكل بشهوة لأنه إن كان ذكراً قد مس ذكره وإن كان امرأة فقد لمسها لشهوة فإن لم يمسه لشهوة أو مس قُبَله لم ينتقض"، لماذا؟ لأنه يحتمل أن يكون زائدة.

"أو أنثى قُبَله" أي وينقض لمس قُبَل الخنثى المشكل "لشهوة فيهما" أي في هذه المسألة والتي قبلها، والتعليل نفسه، فإن كان أنثى فقد مست فرجها وإن كان ذكر فقد لمستته لشهوة فإن كان المس لغيرها أو مس ذكره لم ينتقض وضوؤها، لماذا؟ لأنه يحتمل أن يكون زائداً. وتعبير المؤلف -رحمه الله- هنا "لشهوة" هو تعبير بعض أصحابنا، وبعضهم يعبر بالباء فيقول بشهوة ولا يقول لشهوة تعبير "لشهوة" تبع فيه المقنع، وكذلك المنتهى فإنه عبر باللام. وبعضهم يعبر بالباء ليدل على المصاحبة أو المقارنة وقد عبر بهذا أيضاً في الإقناع فقال بشهوة، قال بعضهم: "إنه أولى"، لكن لو جعلت اللام للوقت وليس للتعليل فإنها قد تساوي المصاحبة في معنى المراد منه، والأمر يسير، يعني قيل بشهوة أو لشهوة لكن الباء أنص على المراد.



وتحرير هذه المسألة أنه متى وجد في حقه ما يحتمل النقض وعدمه فإننا نتمسك بيقين الطهارة ولا نزيلها بالشك. وقد قال أصحابنا إن اللمس يختلف هنا هل هو للفرجين أو لأحدهما؟ وهل هو من الخنثى نفسه أو من غيره أو منهما؟ وهل هذا الغير ذكرٌ أو أنثى أو خنثى؟ وهل اللمس لشهوةٍ أو لغيرها؟ وهل هذه الشهوة منهما أو من أحدهما؟ فيتلخص لنا هنا اثنان وسبعون سورة، يحصل النقض منهما في مسائل - اثنان وسبعون سورة في هذه الجملة التي ذكرتها وقد ذكرها في الإنصاف-، يحصل النقض منها في مسائل:

- فمنها إذا لمس فرجيه، سواء كان اللامس رجلاً أو امرأة أو خنثاً آخر أو هو نفسه.
- ومنها إذا مس الرجل ذكره لشهوة.
- ومنها إذا لمست المرأة قُبلة لشهوة.

هذا كله إذا وجد اللمس من اثنين وتُراجع بقية السور في الانصاف.

قال المؤلف -رحمه الله-: "والخامس مسه أي الذكر امرأة بشهوة لأنها التي تدعو إلى الحدث، والباء للمصاحبة، والمرأة شاملة الأجنبية وذات المحرم والميتة والكبيرة والصغيرة المميزة، وسواء كان المس باليد أو غيرها ولو بزائد لزائد أو أشل". يقول من نواقض الوضوء مس الذكر بشرة الأنثى لشهوة، فالمذهب أن الرجل متى وقع شيء من بشره على بشرة الأنثى لشهوة = انتقض وضوئه، وإن كان لغير شهوة مثل أن يقبلها -يقبل محرمة مثلاً- رحمةً بها، أو أن يكون طبيباً يعالج مريضةً ولم يحدث له شهوة عند المس، أو تقع بشرته عليه سهواً وما أشبه ذلك = فلا نقض في هذه المسائل.

وفي المذهب أقوالٌ أخرى، والدليل على المذهب أن الله تعالى أطلق ذكر مس النساء، والمفهوم من هذا في عرف أهل اللغة والشرع هو المس المقصود من النساء وهو اللمس للتلذذ وقضاء الشهوة، فإن اللمس لغرض آخر لا يفهم من تخصيص النساء في المس إذ لا فرق بينهن وبين غيرهن في ذلك المس أو اللمس حتى وإن كان عامداً، لكن نسبته إلى النساء أوحى تخصيصه بالمقصود من مسهن كما قُص في الطفلة وذوات المحارم. ويدل على ذلك أن كل مس ومباشرة وإفضاء ذكر في القرآن فالمراد به ما كان مع الشهوة، وجميع الأحكام بمسهن مثل تحريم ذلك على المُحرم والمعتكف ووجوب الفدية في الإحرام وانتشار حرمة المصاهرة وحصول الرجعة عند من يقول بذلك إنما تثبت في مس الشهوة.

فإن قيل مس النساء في الجملة مظنة للشهوة فيما مقامها كما قلنا في النوم فإنه ليس حدثاً ولكنه مظنة الحدث، والجواب أن نقول: إن الحكمة إذا كانت ظاهرة منضبطةً أنيط الحكم بها دون مظنة، هذا جوابٌ نفيس جداً ولهذا فقد ضربنا مثلاً بالسفر، قلنا إن السفر يناط الحكم به؛ لأنه ظاهرٌ منضبطٌ وهذا الذي تناط به الأحكام أن تكون علةً منضبطة، وأما المشقة فإنها تتفاوت وتختلف اختلافاً كثيراً، لكن هنا الحكمة إذا كانت ظاهرةً منضبطةً أنيط الحكم بها دون مظنتها، والأمر هنا كذلك بدليل سائر الأحكام ولأن اللمس مع الشهوة هو المظنة لخروج الخارج من مذي أو مني فأقيم مقامه كالنوم مع الريح بخلاف الخارج من الشهوة فإنه كنوم الجالس يسيراً.

قال أصحابنا أيضاً: "ولو كان المراد به الجماع خاصةً لاكتُفي بذكره في قوله تعالى "وإن كنتم جنباً فاطهروا" أو أعيد باسمه الخاص وهو الجنابة ليطمئن به عن غيره وليعم الجنابة بالوطء وبالاحتلام"، وحينئذ فيكون قوله: "أو لامستم النساء" يعم نوعي الحدث الأكبر والأصغر كما قال بن عمر ويفيد التيمم لها.

ويدل على الوضوء مع الشهوة أيضاً أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر المجامع إذا لم يمني أن يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره حين كان الأمر في أول الإسلام أن الماء من الماء، فلو لم يكن المس لم ينقض الوضوء لما أمر بذلك، ثم بعد ذلك فرض الغسل وذلك زيادة على ما وجب أولاً وليس رفعاً له.

وكذلك في حديث معاذ بن جبل: لما جاء رجلٌ إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال: "يا رسول الله ما تقول في رجلٍ أصاب من امرأة لا تحل له، فلم يدع شيء يصيب الرجل من المرأة إلا قد أصابه منها إلا أنه لم يجامعها"، فقال: "توضأ وضوءاً حسناً ثم قم فصل"، فأنزل الله تعالى قوله "وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل"، فقال معاذ: "أهي له خاصة أم للمسلمين عامة"، قال: "بل هي للمسلمين عامة". فأمر بالوضوء مع المباشرة دون الفرج.

وأما مجرد اللمس بلا شهوة فإنه لا ينقض، ودليله قول عائشة -رضي الله عنها-: "كنت أنام بين يدي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ورجلي في قبلته، فإذا أراد أن يسجد غمز رجلياً فقبضتها، وإذا قام بسطتها والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح"، وفي لفظ: "إن كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليوتر وإني لمعتضة بين يديه اعتراض الجنابة حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله". ثم متى كان اللمس لشهوة فلا فرق فيه بين الأجنبية وذات المحرم والكبيرة والصغيرة التي تشتهي، فأما التي لا تشتهي أصلاً فلا ينقض لمسها لشهوة.

قال المؤلف -رحمه الله-: "والمرأة شاملة الأجنبية وذات المحرم والميتة والكبيرة والصغيرة المميزة" وأما غير المميزة فإنه لا ينتقض الوضوء بمسها؛ لأنها ليست محلاً للشهوة، فلا ينقض لمسها من لها أو له دون سبع فالتمييز يكون من سبع سنين؛ لأنه ليس محلاً للشهوة. ولا ينقض أيضاً مس الرجل لأمرض، وهو الشاب الذي اخضر -شاربه ولم تنبت لحيته، حتى لو كان لشهوة، وكذا مس امرأة لامراً ولو لشهوة فإن النص لا يتناوله.

قال: "وسواء كان المس بيدٍ أو غيرها" وهذه من الفروق بين مس الذكر وبين مس المرأة، ففي الذكر باليد فقط وهنا المس باليد أو غيرها.

"ولو بزائدٍ لزائدٍ أو أشل" أي ولو كان اللمس بزائدٍ أو لزائدٍ أو كان المس لأشل أو بأشل، أي ينقض المس لأشل والمس به كغيره، يعني ولو كان اللمس بزائدٍ لزائدٍ أو كان المس بأشل لأشل، فحكم مس المرأة بشر- الرجل كحكم مس الرجل بشرة المرأة، وهذا هو الصحيح من المذهب أنه لا فرق بينهما.

"أي ينقض مسها للرجل بشهوة كعكسه السابق" أي لا فرق بأن يمس الرجل المرأة بشهوة أو أن تمس المرأة الرجل بشهوة.

قال: "وينقض مس حلقة دبر لأنه فرج" فدخل في عموم الأحاديث التي ذكرناها، فينقض مس حلقة الدبر "منه" أي من الماس أن مس حلقة دبر نفسه "أو من غيره" بأن مس حلقة دبر غيره ذكراً كان أو أنثى؛ ولهذا قال: "سواء منه أو من غيره".

قال: "لا مس شعرٍ وسنٍ وظفرٍ منه أو منها ولا المس بها ولا مس رجلٍ لأمراض ولو بشهوة ولا المس مع حائل لأنه لو لم يمس البشرة ولا ينتقض وضوء ملموس بدنه ولو وجد منه شهوة ذكراً كان أو أنثى وكذا لا ينتقض وضوء ملموس فرجه".

قال: "لا مس شعرٍ وسنٍ وظفرٍ منه أو منها" يعني لا ينقض مس الشعر والظفر والسن ولا المس به، لماذا؟ لأنه في حكم المنفصل، وهذه المسألة لها مأخذان كما ذكر بن رجب -رحمه الله- في القواعد:

- المأخذ الأول: أن شعر الحيوان في حكم المنفصل عنه لا في حكم المتصل كذلك الظفر.
- المأخذ الثاني: أن هذه الأجزاء ليست بمحلٍ للشهوة الأصلية وهذا شرط لنقض الوضوء عندنا؛ ولهذا لو انفصل شعر المرأة جاز النظر إليه على ظهر كلام أبي الخطاب في الانتصار وحكى صاحب الترخيص فيه وجهين؛ لأنه لم يعد محلاً للشهوة الأصلية.

فلا ينقض مس الشعر والسن والظفر من الرجل أو من المرأة، "ولا المس بها" أي بالشعر والسن والظفر. ولا ينقض مس الرجل لأمراض ولو بشهوة كما ذكرنا والأدلة لا تتناوله؛ لأنه ليس بمحلٍ للشهوة شرعاً.

قال: "ولا المس مع حائل لأنه لم يمس البشرة" فإن المس هو الذي يكون فيه مباشرة بشرية لبشرية أخرى، فأما مع حائل فإنه لا يعد مساً؛ لأنه إنما مس الحائل.

"ولا ينتقض وضوء ملموس بدنه ولو وجد منه شهوة ذكراً كان أو أنثى وكذا لا ينتقض وضوء ملموس فرجه" لأنه لا نص فيه، وقياس الملموس على اللامس لا يصح؛ لأن اللامس هو الذي تكون منه الشهوة عادةً.

كذلك لا ينتقض الوضوء بانتشار الذكر عن فكرٍ وتكرار نظر، إلا أن يخرج منه شيء فهذا ينتقض الوضوء بسبب الخارج من السبيل، فإذا لم يخرج منه شيء فلا نقض لأنه لا نص فيه، ولما كانت الشهوة وحدها لا توجب الوضوء لهذا قالوا إن الملموس بدنه ولو وجد منه شهوة لا تنتقض طهارته؛ لأن مجرد الشهوة لا ينقض الوضوء كما لو لمس الإنسان بهيمة أو انتشر ذكره بنظرٍ أو فكرٍ فإن ذلك لا ينقض الوضوء.

ولا يخفاكم أن هذا كله متعلق بنقض الوضوء وليس متعلقاً بالحل والحرمة، فإن لمس الرجل لامرأته ليس حراماً ومع ذلك إذا كان لشهوة تنتقض طهارته، فلا علاقة لقضية نقض الوضوء بحل لمس الرجل لامرأة أجنبية أو حرمة، ومعلوم أن مصافحة الأجنبية حرام حتى لو لم يكن هناك شهوة فلا تلازم بين الأمرين.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: "وينقض غسل الميت مسلماً كان أو كافراً ذكراً كان أو أنثى صغيراً أو كبيراً لما روى عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء" فمن نواقض الوضوء غسل الميت أو بعضه ولو كان يغسله في قميص، والكلام هنا في التغسيل، وأما إذا يممه لتعذر الغسل فإنه لا ينتقض وضوؤه، وغاسل الميت هو من يقلبه ويباشره ولو مرة، لا من يصب الماء ونحوه، قال: "لا من يصب عليه



الماء ولا من ييممه"، ولا فرق في الميت بين أن يكون مسلماً أو كافراً أو رجلاً أو امرأة صغيراً أو كبيراً؛ لعموم الأدلة في ذلك .

والنقض بتغسيل الميت هو قول جمهور الصحابة -رضي الله عنهم-، قال أحمد -رحمه الله-: "من غسل ميتاً عليه الوضوء وهو أقل ما فيه ولا بد منه"، وقال: "أرجو ألا يجب الغسل، وأما الوضوء فأقل ما فيه؛" لما روى عطاء أن ابن عمر وابن عباس كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء، وقال أبو هريرة: "أقل ما فيه الوضوء"، وقال ابن عباس: "يكفي فيه الوضوء"، وقد اختلفوا في وجوب الاغتسال منه، ومن لم يوجبه انتهت رخصته إلى الوضوء، وكان الوضوء منه أمراً شائعاً بين الصحابة -رضي الله عنهم-.

قال بكر بن عبد الله المزني: حدثني علقمة بن عبد الله قال: "غسل أباك أربعة من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من بيعه تحت الشجرة فما زادوا على أن حصرىوا عن أيديهم وجعلوا ثيابهم في حجزهم فغسلوا ثم توضئوا ثم خرجوا"، وأوصى أبو بكر -رضي الله عنه- أن تغسله زوجته أسماء فغسلته ثم أرسلت إلى أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هل علي من غسل؟ قالوا لا، فتوضئت. وهذا هو المذهب وهو من المفردات.

وعن الإمام أحمد -رحمه الله- رواية أنه لا ينقض، واختارها الموفق، واحتجوا بما روى عن ابن عباس -رضي الله عنهما- مرفوعاً: "ليس عليكم في ميتكم غسل إذا غسليتموه فإن ميتكم ليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم"، وقد أجيب عن هذا الحديث بالتضعيف أولاً، وثانياً إن صح فمعناه حسبكم في إزالة ما يتوهم من نجاسته أن تغسلوا أيديكم فإنه ليس بنجس وإنما يخشى -أن يكون خرج منه شيئاً أصاب اليد، ويدل على هذا التأويل شيان: أحدهما أن ابن عباس -رضي الله عنهما- هو راو الحديث وقد أفق أن الذي يكفي منه هو الوضوء، وهو أعلم بمعنى ما روى، وثانيهما أن قوله: "حسبكم أن تغسلوا أيديكم" إن حمل على الاستحباب كان معناه يكفيكم في الاستحباب غسل أيديكم، وهو مما لا يقوم به هؤلاء فإن الوضوء منه مشروع، بل الاغتسال أيضاً مشروع، فيكون المعنى إذاً يكفيكم في إزالة ما يتوهم من الخبث. وقد ذكر قياساً هنا تقتضي أنه لا وضوء عليه وقد ذكر أصحابنا أيضاً أقيسة فتطلب في المطولات.

ثم قال المؤلف -رحمه الله- تعالى: "والسابع أكل اللحم خاصة من الجزور أي الإبل فلا نقض في بقية أجزائها كالكدب وشرب لبنها ومرق لحمها سواء كان نيئاً أو مطبوخاً، قال أحمد: 'فيه حديثان صحيحان حديث البراء وحديث جابر بن سمرة'" وهذه المسألة من مفردات مذهب الإمام أحمد -رحمه الله- تعالى، وهي أن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء، وذكر جماعة من أصحابنا رواية أخرى أنه لا ينقض كسائر اللحوم والأطعمة، والمذهب هو النقض واستدلوا بما رواه جابر بن سمرة: أن رجلاً سأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "أنتوضأ من لحوم الغنم؟" قال: "إن شأت فتوضأ وإن شأت فلا تتوضأ"، قال "أنتوضأ من لحوم الإبل؟"، قال: "نعم توضأ من لحوم الإبل"، وعن البراء بن عازب -رضي الله عنه- قال "سئل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الوضوء من لحوم الإبل فقال توضأ منها، وسأل عن لحوم الغنم فقال فلا تتوضأ منها"، وعن جابر بن سمرة قال: "أمرنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن نتوضأ من لحوم الإبل ولا نتوضأ من لحوم الغنم" رواه ابن ماجه.

ولهذا قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "صح في الباب حديثان عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حديث جابر بن سمرة وحديث البراء"، وهذه سنن صحيحة ولا راد لها، وقد قيل إنها منسوخة؛ لأن آخر الأمران من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ترك الوضوء مما مست النار، وأجاب أصحابنا -رحمهم الله- عن ذلك بوجوه كثيرة تطلب في المطولات.

**ونقض الوضوء بأكل لحم الجزور حكمٌ تعبدى،** يعني لا يعقل معناه وبالتالي لا يتعدى إلى غيره، فلا يجب الوضوء بشرب لبنها ومرق لحمها وأكل كبدها وطحالتها وسنامها وجلدها وكرشها ونحو ذلك، كل ذلك لا ينتقض به الوضوء، إنما ينتقض بأكل اللحم خاصةً كما قال المؤلف: "أكل اللحم خاصةً من الجزور" يعني من الإبل. وكذلك لا ينتقض الوضوء بأكل طعامٍ محرم أو بأكل طعامٍ نجس، حتى لو أكل لحم الخنزير لا ينتقض وضوءه بذلك، وإن كان نجساً ومحرم ولكن لا ينتقض الوضوء بذلك؛ لأن الحكم في الإبل غير معقول المعنى فيقتصر فيه على مورد النص.

قال المؤلف -رحمه الله-: "والثامن المشار إليه بقوله كل ما أوجب غسلًا كإسلام وانتقال مني ونحوهما أوجب وضوءاً إلا الموت" وهذه إحالة على ما يأتي في موجبات الغسل، فكل ما أوجب غسلًا أوجب وضوءاً إلا الموت فيوجب الغسل دون الوضوء. فموجبات الغسل كالتقاء الختانين وانتقال المني لإسلام الكافر أصلياً كان أو مرتدّاً، كل ذلك يوجب الغسل ويوجب الوضوء، إلا الموت فإنه يوجب الغسل ولا يوجب الوضوء.

هذه النواقض مشتركة بين الماسح على الخفين وغيره، وأما النواقض المخصوصة كبطلان طهارة المسح على الخفين بفرغ مدته وبخلع الحائل وغير ذلك كانتقاض طهارة المستحاضة ونحوها بخروج الوقت وطهارة المتيمم بوجود الماء ونحوه، فذلك مذكور في أبوابه وإنما ذكر هنا النواقض المشتركة بين الماسح على الخفين وغيره.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وكل ما أوجب غسلًا أوجب وضوءاً إلا الموت فيوجب الغسل دون الوضوء".

قال: "ولا نقض بغير ما مر" أي لا ينتقض الوضوء بغير ما ذكرناه، وقد ذكر بعض أصحابنا هنا الردة عن الإسلام، والذي عليه عامة الأصحاب أن الارتداد عن الإسلام ينتقض الوضوء، وعدّها الموفق في العمدة وجماعة من أصحابنا في النواقض، وهي داخلة في قول المؤلف: "وكل ما أوجب غسلًا أوجب وضوءاً"، وذكرها في المنتهى، وكذلك استغنى عن ذكرها في الإقناع؛ لأنه قال: "موجبات الغسل كإسلام الكافر" ولذلك أسقط الردة؛ لأنه إذا عاد إلى الإسلام وجب الغسل، وإذا وجب الغسل وجب الوضوء، لكن من أصحابنا من نص عليها كما قلت كما ذكره في المقنع وذكره المنتهى وغيرهم.

ومن أصحابنا من قال إنه لا معنى لجعله من النواقض مع وجوب الطهارة الكبرى بالإسلام، لكن يجاب عن ذلك بأن يقال إنه تظهر فائدته إذا عاد إلى الإسلام فإننا نوجب عليه الوضوء أو الغسل، وإن نواهما بغسل أجزاءه، كما إذا نقض وضوءه بغير الردة، ومن لم ينقض وضوءه بالردة لم يوجب عليه إلا الغسل، ولو لبس الخف على هذه الطهارة ثم أسلم واغتسل في خفيه لم يكن له المسح؛ لأنه لبس الخف محدثاً ولو قلنا هو طاهر لجاز له المسح؛ لأنه لبسه على طهارة لم يحدث بعدها، والدليل على أن الردة تنقض الوضوء قول

الله عز وجل: "لئن أشركت ليحبطن عملك" بناءً على أن الردة تحبط العمل بمجردھا، فإن الموت علیھا في قوله تعالى: "ومن یرتد منكم عن دینہ فیمت وهو کافر" شرطٌ للخلود لا لحبوط العمل، وفي هذه الحجة نظر؛ لأن المشهور عند أصحابنا أن الردة لا تحبط العمل إلا بالموت علیھا، ولكن يستدل على ذلك أيضاً بقوله -صلى الله عليه وسلم-: "الطهور شرط الإيمان" فإذا بطل الإيمان بالكلية فشطره أولى، ولأن ما منع ابتداء الوضوء منع استدامته كإنقضاء المدة وظهور القدم في حق الماسح ورؤية الماء في حق المتيمم.

قال المؤلف -رحمه الله- تعالى: "ولا نقض بغير ما مر كالقذف والكذب والغيبة ونحوها والقهقهة ولو في الصلاة وأكل ما مست النار غير لحم الإبل ولا یسن الوضوء منهما" يقول لا نقض للوضوء بغير ما ذكرناه، فلا ينتقض الوضوء بالكلام المحرم كالكذب والغيبة والنميمة والقذف والسب، لكن يستحب الوضوء من الكلام المحرم، ولا نقض بإزاله الشعر والظفر ونحوهما، ولا نقض بالقهقهة ولو في الصلاة خلافاً لأبي حنيفة -رحمه الله- والقهقهة أن يحصل من ضحكه حرفان قه. ولا نقض بأكل ما مست النار، ولا يستحب الوضوء منهما يعني من القهقهة أو مما مست النار غير لحم الإبل فإن الوضوء منه واجب.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: "من تیقن الطهارة وشك أي تردد في الحدث أو بالعكس بنى على اليقين" وهذا يكون في الدرس القادم إن شاء الله، ونكتفي بهذا القدر وصلى الله وبارك على نبينا وعلى آله وصحبه أجمعين.

## نهاية الدرس التاسع عشر